ذلك من حاله اقوى في النفس من تزكية المعدل لهما فصح بذلك ما قلناه قال ويدل على ذلك ايضا ان نهاية حال تزكية المعدل ان تبلغ مبلغ ظهور ستره وهي لا تبلغ ذلك ابدا فاذا ظهر ذلك فما الحاجة الى التعديل انتهى ومن هنا لما شهد ابو ابراهيم المزني صاحب الشافعي عند القاضي بكار بن قتيبة رحمهم الله وقبل له انه ابو ابراهيم ولم يكن يعرفه قبلها فقال تقام البينة عندي بذلك فقط وكذا يثبت الجرح بالاستفاضة ايضا وذهب بعضهم الى ان ما تثبت به العدالة رواية جماعة من الحلة عن الراوي وهذه طريقة البزار في مسنده وجنح اليها ابن القطان في الكلام على حديث قطع السدر من كتابه الوهم والايهام ونحوه قول الذهبي في ترجمة مالك بن الحارث الزياري من ميزانه وقد نقل عن ابن القطان انه من لم يثبت عدالته بدرية انه ما نص احد على انه ثقة قال في رواة الصحيحين عدد كثير وما علمنا ان احدا نص على توثيقهم والجمهور على ان من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يات بما ينكر عليه ان حديثه صحيح لكن قد تفقه شيخنا بقوله ما نسبه للجمهور لم يصرح به احد من ائمة النقد الا ابن حبان نعم هو حق فيمن كان مشهورا بطلب الحديث والانتساب اليه كما قرر ذلك في علوم الحديث واغرب منه ما حكاه ابن الصلاح في طبقاته عن ابن عبدان انه حكى في كتابه شرائط الاحكام عن بعض اصحابنا انه لم يعتبر في ناقل الخبر ما يعتبر في الدماء والفروج من التزكية بل اذا كان ظاهره الدين والصدق قبل خبره واستشهد به ابن الصلاح ولابن عبد البر قول فيه توسع ايضا وهو كل من

عني

عني بضم اوله بجعله العلم زاد الناظم ولو موهن بتشديد الهاء المفتوحة اي لم يضعف فانه عدل بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين اي المتجاوزين الحد وانتحال اي ادعاء المبطلين وتاويل الجاهلين لكن قد خولفا ابن عبد البر لكون الحديث مع كثرة طرقه ضعيفا بحيث قال الشارح انه لا يثبت منها شيء بل قال ابن عبد البر نفسه اسانيده كلها مضطربة غير مستقيمة وقال الدارقطني انه لا يصح مرفوعا يعني مسندا وقال شيخنا واورده ابن عدي من طرق كثيرة كلها ضعيفة وحكم غيره عليه بالوضع وان قال العلائي في حديث اسامة منها انه حسن غريب وصحح الحديث الامام احمد وكذا نقل العسكري في الامثال عن ابي موسى عيسى ابن مسيح تصحيحه فابو موسى هذا ليس بعمدة وهو من كبار المعتزلة واحمد فقد تفقب ابن القطان كلامه وحديث اسامة بخصوصه قال فيه ابو نعيم انه لا يثبت وقال ابن كثير في صحته نظر قوي والاغلب عدم صحته ولو صح لكان ما ذهب اليه قويا انتهى وساحقق الامر فيه ان شاء الله تعالى فانه عندي من غير مرسل ابراهيم الغدري عن اسامة بن زيد وجابر بن سمرة وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وعلي ومعاذ وابي امامة وابي هريرة رضي الله عنهم وعلى كل حال من صلاحية للحجة او تفرد فانما يصح الاستدلال به ان لو كان خبرا ولا يصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة وكيف يكون